الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٦**

الخميس ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش ..... (سلوفاكيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بنود جدول الأعمال من ٨٨ إلى ١٠٤ (تابع)

المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنستمع الآن إلى بقية المتكلمين في إطار المجموعة ٦، ”تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي“.

السيد لوبير (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي ببيان موجز فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/65/L.39/Rev.1، المعنون ”المرأة ونزع السلاح والحد من التسلح وعدم الانتشار“، الذي عرضه أمس ممثل ترينيداد وتوباغو.

يرى وفدي أن كل جهودنا في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة يجب أن تكون شاملة في نهجها. ومن أجل أن تكون النُهُج التي نضعها شاملة، يجب أن تتضمن منظور المساواة بين الجنسين. وتشكل التدابير العملية الهادفة إلى منع العنف المسلح والحد منه مثالا جيداً لذلك.

تميل خبرات الرجل والمرأة، فيما يتعلق بالعنف المسلح، إلى أن تتباين فيما بينها تبايناً شديداً. لذلك، إذا كنا نريد حقا إحراز تقدم في هذا المجال، فيجب أن نأخذ في حسباننا هذا الاختلاف في الخبرات.

بناء على ذلك، فإننا نأمل أن تلتزم جميع الوفود الحاضرة في هذه القاعة، فضلا عن تلك غير الموجودة هنا حالياً، بتلك المبادئ الأساسية التي يقوم عليها مشروع القرار. وبالتالي ندعو جميع الوفود إلى أن تدعمه.

علقت الجلسة الساعة ١٠/١٠ واستؤنفت الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند ليعرض مشروع المقرر A/C.1/65/L.40.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أدرك المجتمع الدولي أن التطورات العلمية والتكنولوجية يمكن أن تكون لها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

تطبيقات مدنية وعسكرية، وأنه يجب المحافظة على التقدم في ميدان العلم والتكنولوجيا لأغراض التطبيقات المدنية وتشجيعه. وفي الهند، ندرك تماما الطابع الدينامي للتطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها، في بيئة متعولمة، على الأمن الدولي وعدم الانتشار ونزع السلاح.

ولهذه التطورات أيضا تأثير واسع النطاق على مجالات الأمن البشري ذات الصلة، مثل النمو الاقتصادي والتجارة والتنمية والأمن الغذائي وأمن المعلومات والوقاية من الأمراض وعلاجها وأمن الطاقة وحماية البيئة.

والعلم والتكنولوجيا مهمان بشكل حيوي في تحقيق التطلعات الإنمائية للبلدان النامية التي تحتاج إلى الوقوف على التطورات العلمية والحصول على التكنولوجيات الجديدة. ومن ثم، فإن التعاون الدولي في استخدام العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية، بما في ذلك نقل وتبادل التكنولوجيا، أمر ضروري.

ويمكن للعلم والتكنولوجيا الإسهام أيضا في التحقق من الاتفاقات ذات الصلة لنزع السلاح وعدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتابع عن كثب التطورات العلمية والتكنولوجية التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على البيئة الأمنية وعلى عملية الحد من التسلح ونزع السلاح.

وينبغي تنظيم النقل الدولي للتكنولوجيات الحساسة والمتقدمة ذات التطبيقات العسكرية على نحو فعال، مع مراعاة الاحتياجات الدفاعية المشروعة لجميع الدول. وينبغي تعزيز الأنظمة الوطنية وضوابط التصدير ذات المعايير المناسبة في هذا المجال وتنفيذها تنفيذا فعالا. والاتفاقات الدولية ذات الصلة في ذلك المجال ينبغي تنفيذها بطريقة مصممة لتفادي عرقلة التنمية الاقتصادية أو التكنولوجية للدول الأطراف في تلك الاتفاقات.

إن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح هو موضوع هام وديناميي يؤثر على مصالح الجميع. ولذلك فإن من الضروري وجود حوار وتعاون بين الدول الأعضاء للتوصل إلى نهج عملي استشرافي، يراعي الاتجاهات الحالية والاتجاهات المستقبلية المحتملة.

ومن ثم، فقد قدمت الهند مشروع مقرر بعنوان ”دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح“، يدعو إلى إدراج بند بنفس العنوان في جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. ونعرب عن الأمل في أن تعتمده اللجنة بتوافق الآراء.

السيدة نغ (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، أنتم وأعضاء المكتب على انتخابكم. ووفدي يتطلع إلى العمل معكم في الأسابيع المتبقية من هذه الدورة للجنة الأولى.

ومما يثلج صدر سنغافورة التطورات الإيجابية الكثيرة التي شهدها جدول أعمال نزع السلاح في العام الماضي. وعلى وجه الخصوص، فقد تحققت مكاسب هامة في مجال نزع السلاح النووي بالتوقيع على المعاهدة الجديدة بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ والذي عقد في أيار/مايو.

وفي الآونة الأخيرة، بُذلت جهود لدفع أعمال مؤتمر نزع السلاح قدما. وسنغافورة لا تزال ملتزمة التزاما ثابتا بهدف نزع السلاح. ولذلك فإننا نشجع جميع الأطراف والجهات الفاعلة على الاستفادة من الزخم الإيجابي الذي ولدته تلك الأحداث في مواصلة التخطيط لتحقيق مكاسب ملموسة في مجال نزع السلاح. وهناك الكثير من العمل الذي

ينبغي القيام به لحشد الإرادة السياسية لتحقيق هدف نزع السلاح.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا أيضا الاستمرار في المهمة المتزامنة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي عالم اليوم المترابط، وفر ارتفاع حجم التجارة وزيادة سهولة تدفق المعلومات مزيدا من الخيارات والمرونة للجهات الساعية إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل للحصول على هذه الأسلحة ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة.

وقد كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها عن الأمن النووي الصادر في آب/أغسطس عن أنه تم الإبلاغ عن أكثر من ٢٠٠ حالة من حالات الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة وضياعها وسرقتها في العام الماضي. وإذا وقعت تلك المواد في أيدي الإرهابيين، فإن ذلك ستكون له عواقب لا يمكن تصورها. ومن ثم، فإن سنغافورة ما فتئت تؤيد نظم معاهدات عدم الانتشار، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية.

ويجب ألا ننسى الأهمية الحاسمة لأن يواكب تلك الأنظمة تنفيذ فعال على الصعيد الوطني. وسنغافورة، بصفتها مركزا عالميا للشحن العابر يقع عند ملتقى خطوط اتصال رئيسية، تقر بأن لنا دورا عمليا وهاما يتعين علينا القيام به في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها والمواد ذات الصلة. ونحن نركز بصفة خاصة على مجالين رئيسيين.

أولا، نحن نستعرض ونعزز باستمرار نظامنا للرقابة على الصادرات، الذي تدعمه تدابير تشريعية وتدابير إنفاذ وطنية قوية. وقانوننا لمراقبة السلع الاستراتيجية، الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٣ بقائمة مراقبة جزئية لتنظيم التصدير والشحن العابر للسلع والتكنولوجيا ذات التطبيقات المحتملة في مجال أسلحة الدمار الشامل، قد جرى توسيعه واستكماله لاحقا في عام ٢٠٠٨ لضمان أن يظل نظامنا لمراقبة الصادرات قويا ومتماشيا مع أفضل الممارسات الدولية.

ثانيا، نحن نشارك أيضا بنشاط في الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الانتشار. وأحد الأمثلة على ذلك المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار التي تهدف إلى تشجيع التعاون الدولي في اعتراض شحنات المواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة وكذلك التشريعات الوطنية. وبصفتنا عضوا ملتزما في المبادرة، فإننا نستضيف بصفة منتظمة تدريبات وأنشطة للمبادرة، كان آخرها تدريب السيف العميق الثاني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

وعلى الصعيد الإقليمي، تسهم سنغافورة بنشاط أيضا في جهود مكملة للمبادرات المتعددة الأطراف الرئيسية لمكافحة الانتشار. ونشترك مع الصين والولايات المتحدة في استضافة سلسلة اجتماعات بين الدورات للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، والتي تركز على الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وهي عدم الانتشار ونزع السلاح والحق في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. واجتماعات ما بين الدورات توفر منتدى مفيدا لتيسير بناء القدرات الإقليمية في ذلك المجال، وذلك بإتاحتها الفرصة لبلدان المنتدى الإقليمي لتبادل الآراء وتطوير التعاون العملي بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح.

وفي تموز/يوليه من هذا العام، استضافت سنغافورة الاجتماع الثاني بين الدورات، والذي ركز على الدعامة الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار، وذلك بعد استضافة بكين للاجتماع الأول في العام الماضي. وستستضيف الولايات المتحدة الاجتماع الثالث بين الدورات في العام المقبل.

بينما يزداد خطر الانتشار تعقيدا ويصبح متعدد الأوجه بقدر أكبر، فإن هناك حاجة ماسة إلى بذل المجتمع الدولي لجهد جماعي لتنفيذ نظم فعالة ومفيدة لنزع السلاح وعدم الانتشار. وفي حقبة الاعتماد المتبادل المتزايد هذه، من المهم للغاية أن نواصل العمل معا من أجل إيجاد بيئة عالمية سلمية بقدر أكبر.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تعتمد المجتمعات العصرية اعتمادا كبيرا على التوفر المستمر لخدمات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية والهياكل الأساسية لها. وقد أصبحت ما تسمى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات موردا قيما للغاية وذا أهمية حاسمة لازدهار الدول ورفاه مواطنيها.

ومع ذلك، فإن الاعتماد على تلك التكنولوجيات الجديدة أتاح أيضا الفرصة لمواطن ضعف جديدة يمكن أن تقوض أنشطة الحكومات والخدمات العامة والشركات الخاصة والمصارف وأسواق الأسهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه التكنولوجيات الجديدة تمثل أيضا عتادا يمكن استخدامه في الحرب الإلكترونية. وهناك بالفعل قوات مسلحة وطنية لديها وحدات عسكرية متخصصة مدربة ومجهزة لتعطيل، أو حتى تدمير، الهياكل الأساسية الشديدة الأهمية من خلال اختراق شبكات المعلومات وتعطيلها. وقد يحدث أيضا أن يستخدم الإرهابيون أو المنظمات الإرهابية نفس الأساليب.

وفي ضوء تلك التطورات الجديدة، تعتقد البرازيل أنه يجب على المجتمع الدولي أن يسعى جاهدا إلى بناء الأدوات المناسبة للتعامل مع الأنشطة الإجرامية والإرهابية التي تنطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات. وعن طريق إتباع نهج تكميلي، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في ضرورة وضع صكوك دولية لمواجهة نشوء الحرب الالكترونية.

وينبغي مناقشة الأنشطة الإجرامية والإرهابية في المنتديات ذات الصلة. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور مهم في مساعدة الدول الأعضاء، حسب الطلب، في جهودها لتحقيق بعض الأهداف التالية: أولا، إنشاء شبكات للطوارئ وشبكات بديلة لحماية الهياكل الأساسية الحيوية، ثانيا، تقييم بنية الشبكات الوطنية، وتحليل أوجه الترابط بينها، وتحديد أساليب فعالة للحماية، ثالثا، تطبيق أدوات وتدابير لتمكين السلطات من تعقب مصدر الهجمات الإلكترونية، رابعا، تأهيل المؤسسات الوطنية لإجراء اختبارات للمستوى الأمني لنظم المعلومات وتقييمه، خامسا، تفادي وضع آليات تمييزية من شأنها أن تحول دون وصول البلدان إلى التكنولوجيا العالية في مجالي الاتصالات السلكية واللاسلكية ونظم المعلومات.

وينبغي أيضا أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رائد في المناقشات بشأن استخدام المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية كوسيلة من وسائل الحرب الإلكترونية في حالات الصراع بين الدول، مع إيلاء اهتمام خاص للعناصر التالية: تعريف حرب المعلومات وتحديد خواصها وتصنيفها، تحديد أسلحة المعلومات والوسائل التي يمكن أن تستخدم كأسلحة معلومات، وتصنيفها، وضع قواعد دولية لاستخدام أسلحة المعلومات.

كانت البرازيل عضوا في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الذي أنشأه الأمين العام عملا بالقرار ٦٠/٤٥، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. واعترف الفريق، في تقريره النهائي (انظر A/65/201)، الذي اعتمد بتوافق الآراء، بوجود تهديدات ومخاطر ونقاط ضعف محتملة في مجال أمن المعلومات. وسلم الفريق بأن عدم اليقين إزاء إسناد الأنشطة التخريبية وعدم وجود تفاهم مشترك بشأن السلوك المقبول للدول يمكن أن

يثير خطر عدم الاستقرار والتصورات الخاطئة. ولذلك قدم الفريق عددا من تدابير بناء الثقة وغيرها من التدابير لتقليل خطر التصورات الخاطئة الناجم عن تعطيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما نرى أنه إسهام قيم في مجال أمن المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وفي حين نؤيد تلك التوصيات، نلاحظ أنها تركز أساسا على تدابير بناء الثقة. وتأمل البرازيل في أنه يمكن، في المستقبل القريب، استئناف المناقشات لتناول تدابير إضافية، مثل وضع المعايير القانونية الدولية الضرورية في مجال أمن المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

تؤيد البرازيل مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي المعنون ”التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“ (A/C.1/65/L.37). ونحن ممتنون للدور الرائد الذي اضطلع به الاتحاد الروسي بشأن تلك المسألة لسنوات عديدة، وكذلك لشراكته مع البرازيل في ذلك المجال، كما يظهر في توقيع اتفاق ثنائي بشأن التعاون في مجال الأمن الدولي للمعلومات والاتصالات أثناء زيارة الرئيس لولا إلى موسكو في أيار/مايو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك كي يعرض مشروعي القرارين A/C.1/65/L.53 و A/C.1/65/L.52.

السيد آروشا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تؤكد المكسيك من جديد، بصفتها بلدا يعزز السلم والأمن الدوليين، اقتناعها الراسخ بأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أداة أساسية في الجهود الرامية إلى تحقيق التخفيضات العالمية لجميع أنواع الأسلحة. ولا يصح ذلك بالنسبة للجهود الرامية إلى كفالة السلام على الصعد الدولي والإقليمي والوطني فحسب بل وباعتباره عنصرا أساسيا في الجهود الرامية إلى تعزيز تنمية الشعوب أيضا.

وكما قال الأمين العام السابق كوفي عنان،

”إن الهدف من التثقيف في ميدان نزع السلاح هو تنوير المواطنين وتمكينهم من العمل مع حكوماتهم من أجل إحداث تغيير إيجابي. ويحدوني الأمل أن تقوم الحكومات وأسرة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمنظمات التي تتصل أعمالها بنزع السلاح والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى التي بمقدورها الإسهام في تلك العملية، بأداء دورها في دعم عملية التشاور والتعاون التي بدأها فريق الخبراء بحيث يصبح التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار جزءا طبيعيا لا يتجزأ من تعليم الجيل المقبل“. (انظر A/57/124)

واقتناعا بذلك، يعتقد بلدي أن ثمة حاجة إلى بذل جهود لتعزيز نطاق يتزايد اتساعا لتطبيق التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بغية تعزيز فهم أفضل على جميع مستويات المجتمع للعواقب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لوجود وانتشار الأسلحة.

ولذلك يسر وفدي أن يعرض مرة أخرى في اللجنة الأولى مشروع القرار A/C.1/65/L.53، المعنون ”دراسة الأمم المتحدة المتعلقة بالتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار“. وبصفة عامة، تركز الدراسة على ضرورة تخفيض الأسلحة كوسيلة لتقليل إمكانية حدوث نزاع مسلح وشدته. وتحلل كيفية إدماج ذلك النوع من التثقيف في حالات ما بعد النزاع كمساهمة في بناء السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، من المهم كفالة التنسيق بين الهيئات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني.

وانطلاقا من تلك الروح، ما برحت المكسيك تعزز المبادرات لتنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة على نحو تام. وتحقيقا لتلك الغاية، ما برح بلدي يصر على إدراج الإشارات ذات الصلة في هذا الصدد في الوثائق والقرارات ذات الصلة المتعلقة بذلك الموضوع خلال فترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وعلى سبيل المثال، قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي كان نتيجة اجتماع مجلس الأمن على مستوى القمة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ والوثيقة الختامية للمؤتمر الثاني للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، المعقود في ٣٠ نيسان/أبريل (NWFZM/CONF.2010/1)، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثامن للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في أيار/مايو (NPT.CONF/2010/50 (Vol. I)).

وبالمثل، فإن وفد بلدي يحث جميع الدول مرة أخرى على التنفيذ الشامل والدقيق للتوصيات الـ ٣٤ الواردة في دراسة الأمين العام التي أجراها فريق الخبراء (انظر A/57/124)، الذي ترأسته المكسيك. كما ندعوهم إلى الإبلاغ باستمرار عملا بمشروع القرار الذي ستتخذه اللجنة الأولى بشأن هذه المسألة.

بلا شك أن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/65/160، وإسهامات الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وتوصيات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ستجعل من الممكن تحسين تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار.

وأخيرا، أود أن أشير إلى مشروع القرار A/C.1/65/L.52، بعنوان ”برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح“، الذي يسر المكسيك أن تعرضه. نص مشروع القرار يسلم بأهمية البرنامج بوصفه مصدرا قيما للمعلومات التي يمكن أن توفر مدخلات لجميع الدول الأعضاء خلال مداولاتهم ومفاوضاتهم على نزع السلاح في مختلف هيئات الأمم المتحدة، بينما في الوقت نفسه يساعدها في الامتثال لمختلف الصكوك الدولية في هذا المجال ويسهم في آليات تحقيق الشفافية.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر مكتب شؤون نزع السلاح على نشره حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونود أيضا أن نقر بالمساعدة من إدارة شؤون الإعلام وكراز الإعلام التابعة لها في تحقيق أهداف البرنامج.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وبذلك تنتهي قائمة المتكلمين المتبقين في إطار المجموعة ٦.

ننتقل الآن إلى المجموعة ٥، ”نزع السلاح والأمن الإقليميين“، ونبدأ بحلقة نقاش.

من دواعي سروري أن أرحب بالمشاركين في حلقة النقاش اليوم، وهم السيدة أنييس ماركايو، رئيسة فرع نزع السلاح الإقليمي التابع لمكتب شؤون نزع السلاح؛ السيد ايفور ريتشارد فونغ، مدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا؛ السيد تاهايرو كيمورا، مدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، والسيدة كارولين – ميلاني ريغيمبال، المدير بالنيابة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقبل أن أعطي الكلمة لأول مشارك في حلقة النقاش، أحث جميع أعضاء الفريق على التكرم بألا تتجاوز مدة بياناتهم ١٠ دقائق. وحالما نستمع إلى جميع أعضاء الفريق، سيتم تعليق الجلسة لعقد جزء غير رسمي من الجلسة حيث تتاح الفرصة للوفود لطرح الأسئلة على أعضاء الفريق.

سأعلق أولا الجلسة لأسباب فنية.

علقت الجلسة الساعة ٩/٣٥ واستؤنفت الساعة ٩/٤٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة أنييس ماركايو، رئيسة فرع نزع السلاح الإقليمي التابع لمكتب نزع السلاح.

السيدة ماركايو (مكتب شؤون نزع السلاح) (تكلمت بالفرنسية): إنه لمن دواعي سروري أن أقدم مرة أخرى تقريرا إلى اللجنة الأولى عن الأنشطة التي قام بها فرع نزع السلاح الإقليمي في الأشهر الأخيرة. وقبل بضع سنوات، طلبت اللجنة المزيد من المشاركة في أنشطتنا وطلبت إلينا مضاعفة جهودنا في مجالي الشفافية والمسؤولية، حيث إن الفرع الإقليمي أسسته اللجنة لخدمتها ومن المناسب أن نناقش أنشطتنا مع شركائنا.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الأعضاء الذين عملوا في اللجنة لبضع سنوات يذكرون أنه عندما بدأنا هذه العملية تحدثنا عن مرضى، وهي المراكز الأصلية التي كانت جزءا من الفرع الأصلي. وكان الفرع بحاجة إلى رعاية. وكنا في غرفة الطوارئ. في العام الماضي، أوضحت للجنة أن المريض غادر قسم العناية في حالات الطوارئ، لكنه بقي في المستشفى وكان لا يقوى على المشي بنفسه. وهذا العام، يسرني الإبلاغ بأن المهمة قد أنجزت.

إن القرار المتخذ العام الماضي في الجمعية العامة – بتخصيص بعض التمويل من الميزانية العادية للمراكز الإقليمية لتغطية الحد الأدنى من تكاليفها التشغيلية، فضلا عن تخصيص وظيفتين واحدة من الفئة الفنية والأخرى من الخدمات العامة للمراكز بهدف كفالة التأكد من أن الواجبات الإدارية والمالية بأيدٍ أمينة – قد سمح لنا بمغادرة وحدة العناية في حالات الطوارئ التي كنا فيها. وقد انتقلنا هذا العام إلى ما يمكن أن أسميه الرعاية الطويلة الأجل.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر المانحين، الذين تمكنوا، من بين الأعضاء، من أن يُتْبعوا بياناتهم ودعمهم السياسي بدعم عملي نقدا وعينا. وأود أيضا أن أشكر المانحين، الذين سنذكرهم في وقت لاحق، على دعمهم للمشاريع والأنشطة بالأموال اللازمة، والذين قدموا لنا أيضا الخبراء المعاونين، ومتطوعي الأمم المتحدة الذين عززوا أفرقتنا الميدانية كما ساعدونا في تدعيم خبراتنا. وكجزء من الأخبار السارة لهذا العام على مستوى الفروع، أود أن أذكر بإيجاز أننا قد خضعنا لمراجعة دقيقة وقد جاءت النتيجة مرضية جدا لنا. وأعتقد أن من الإنصاف أن نبلغ أعضاء مجلسنا – الدول الأعضاء – أن ما يستثمرونه فينا من أموال ودعم يدار إدارة جيدة ويستخدم استخداماً فعالاً.

وأود أن أعود خطوة واحدة إلى الوراء إلى موضوع ولايات فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي. ففي قرارات اللجنة السنوية – مثل A/C.1/65/L.4 و A/C.1/65/L.6 و A/C.1/65/L.16 و A/C.1/65/L.36 أكدت الدول الأعضاء من جديد ضرورة السعي إلى نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيدين العالمي والإقليمي في وقت واحد من أجل ضمان فعاليتهما. كما جرت الإشارة إلى التدابير والنهج الإقليمية في مختلف أجزاء الوثيقة الختامية للاجتماع الرابع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين (A/CONF.192/BMS/2010/3) وقد عينت الدول الأعضاء فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي ليصبح كيانها التنفيذي لنزع السلاح. وبذلك الصنيع تكون قد أسست علاقة بالفرع ومنحته إمكانية وصول متميزة إلى صانعي السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، فضلاً عن المشاركين هنا على المستوى العالمي.

إن التماسك والفعالية هما حقا شعار مكتبنا. ولكي يعمل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشكل فعال على الصعيدين الإقليمي والوطني، يتعين على الآلية الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي أن تعمل بسلاسة. ومن الأهمية بمكان توسيع نطاق الشراكات مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، إذا أريد لفرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي أن يكون فعالاً إلى أقصى قدر ممكن. ومن أجل مساعدة من هم في أشد الحاجة، يجب على مكتب شؤون نزع السلاح أن يكون قادرا على تقديم المزيد من الدعم للبرامج التشغيلية والميدانية.

ما هي طريقة عملنا؟ كما يمكن أن نشاهده في الكتيبات المعروضة على اللجنة اليوم، يمكن تجميع برامج ومشاريع فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي في إطار بناء القدرات والتدريب، والتوعية والدعوة، والمساعدة التقنية. والتفاصيل موجودة في الكتيبات المعروضة على اللجنة. ما نعنيه بهذا هو وضع حد لما يمكن أن أطلق عليه الإفراط في التخصيص، لا مزيد من المشاريع القائمة بذاتها، فالناس يأتون إلينا بمشروع بشأن كذا وآخر بشأن كذا. ولا يزال تركيزنا منصباً على تكامل المشاريع دون الإقليمية، والشراكات، والتماسك. ونحن نعمل في المقر الرئيسي وفي الميدان في أداء موحد في إطار الأمم المتحدة. ونتجنب الازدواجية والتداخل، ومن خلال ذلك نزيد من تأثير الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة عندما تعمل ميدانياً في مسائل تتصل بالسلم والأمن الدوليين.

وأود أن أشير بإيجاز إلى النقاط الرئيسية للعام قبل أن يخوض زملائي في تفاصيل ما قاموا به. سأتكلم لمدة دقيقتين عن أفريقيا، وذلك لأن اللجنة لم تتلق هذا العام تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة بشأن أنشطة المركز الإقليمي لأفريقيا. ومن الإنصاف القول إننا قد نجحنا في مهمتنا. كما استأنف للتو السيد ايفور فونغ، حسبما يتبين من التشكيلة على المنصة، مهام عمله في لومي مديرا لمركز أفريقيا، بعد قضائه مدة عامين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما تعلم الغالبية الموجودة هنا، فقد تولت السيدة جاكلين سيك ضيوف واجبات ومسؤوليات مدير المركز على مدى العامين الماضيين.

واليوم، أود أن استرجع أربعاً من النقاط الرئيسية. أولا، ماذا فعلت اللجنة، وماذا فعلنا نحن؟ فيما يتعلق بلجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي يوجد بشأنها مشروع قرار معروض على اللجنة – وهي تتكون من الأعضاء الأحد عشر من منطقة وسط أفريقيا الذين تعترف بهم الأمم المتحدة، أي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالإضافة الى رواندا – فإنها قد اعتمدت في كينشاسا في نيسان/أبريل الصك القانوني المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لوسط أفريقيا، والمعروف أيضا باسم اتفاقية كينشاسا.

وبناء على طلب الدول الأعضاء، قام الفرع، ممثلاً بالتحديد في المركز الإقليمي لأفريقيا التابع له، بصياغة كل من خطة التنفيذ والصك الشديد الطموح نفسه، الذي يغطي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلا عن الذخيرة وقطع الغيار والعناصر اللازمة لصناعتها وإصلاحها وتجميعها. وستكون اتفاقية كينشاسا جاهزة للتوقيع عليها في برازافيل في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر عندما يقوم وزراء من بلدان وسط أفريقيا الأحد عشر أيضا باعتماد خطة تنفيذ الاتفاقية.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد عين المركز الإقليمي لأفريقيا شريكاً استراتيجياً له بشأن الأسلحة الصغيرة. كما عين المركز الإقليمي شريكاً له في المساعدة على دخول معاهدة بليندابا حيز النفاذ. ويتضح من هذا أننا قد انتقلنا من التركيز على

قضايا الأسلحة التقليدية وحدها، وأصبحنا الآن نغطي أيضا مسائل تتعلق بعدم الانتشار. كما تم أيضا تعيين المركز الإقليمي ليكون الشريك التقني المنفذ من جانب جميع المنظمات دون الإقليمية. ونحن نعمل الآن في مشاريع مشتركة، لا سيما في مجال تدابير نزع السلاح، في جميع المناطق الفرعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وأخيرا، حظي المشروع الناجح المتعلق بالوساطة الذي قمنا بتنفيذه في شرق أفريقيا باعتراف البلدان والمؤسسات الأفريقية. وقد طُلب منا الآن أن ننقل دروسنا المستفادة وأفضل ممارساتنا إلى غرب أفريقيا قبل أن ننقل مشروع الوساطة إلى مناطق أخرى نقوم بتغطيتها في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن إحدى النقاط الرئيسية التي أود أن أذكرها اليوم، على الرغم من أنه سيعلن عنها الأسبوع المقبل، هي الدورة التدريبية بوصفها النشاط الرئيسي في أمريكا اللاتينية. فقد قمنا بتدريب أكثر من ٣ ٠٠٠ من المسؤولين عن إنفاذ القانون في أميركا اللاتينية، وقد اعترف شركاء الأمم المتحدة العاملون بالدورة التدريبية وصنفوها باعتبارها من أفضل الممارسات. وفي آسيا والمحيط الهادئ، ما زالت اللجنة تشيد بقيمة وأهمية المؤتمرين السنويين بشأن قضايا عدم الانتشار اللذين ينظمهما المركز في اليابان وكوريا.

وباختصار، أود أن أقول إن العملية بسيطة: قولوا لنا ما هو المطلوب، وسوف نحققه. وولايتنا تتمثل في مساعدة الدول الأعضاء، على الصعيدين الوطني والإقليمي، على الوفاء بالتزاماتها الدولية مع ضمان التماسك الإقليمي.

وجميع المشاريع التي سيقدمها زملائي الآن قد جرى إعدادها بالطريقة التي بينتها. ولكي يستمر تنفيذ تلك المشاريع ويكون لها تأثير إيجابي على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية، فإننا بحاجة إلى أن يساعدنا الممثلون على مساعدتهم.

وسيعرض زملائي على المشاركين الآن المشاريع المتعلقة بمنطقة كل منهم عرضا تفصيليا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة كارولين – ميلاني ريغمبال، المديرة بالنيابة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيدة ريغمبال (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر اللجنة الأولى على إتاحة الفرصة لي لإحاطتها علما بالعمل الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

منذ آخر اجتماع لنا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، يسعدني أن أفيد بأننا تلقينا ٢٨ طلبا للمساعدة من الدول الأعضاء، وهو ما يعني أن أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي لهذا العام ركزت على تحسين مراقبة تجارة الأسلحة النارية القانونية ومنع الاتجار غير المشروع بها، وذلك بصورة رئيسية من خلال المساعدة التقنية في مجال تدمير الأسلحة النارية وإدارة المخزونات وإنفاذ القوانين وبناء القدرات وتوفير الدعم القانوني للدول.

وكان هناك أيضا تركيز على أنشطة التوعية والدعوة التي تهدف إلى تعزيز الصكوك الدولية لنزع السلاح ودعم وضع السياسات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وكما بينت السيدة ماركايو في وقت سابق، فإن أنشطتنا تركز بشكل أساسي على ثلاثة مجالات: بناء القدرات والمساعدة التقنية، والتوعية والدعوة.

وسيجري تقديم أمثلة لتلك الأنشطة في وقت لاحق اليوم، ولكن تركيزنا انصب أساسا على مراقبة الأسلحة النارية ببساطة لأن ذلك هو ما تطلبه الدول منا. وقد ركزت تلك الطلبات الـ ٢٨ على مجالات المساعدة تلك.

منذ آخر اجتماع لنا، احتل التدريب لزيادة قدرة مسؤولي إنفاذ القانون صدارة تدخلات المركز في بيرو وبوليفيا وكولومبيا وكوستاريكا في دورات نُظمت على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وجرى في هذه الدورات ولأول مرة استخدام النسخة المجددة والمحسنة بالكامل من الدليل التدريبي الرائد لمركز الأمم المتحدة الإقليمي، والتي تدمج الآن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحماية الشباب والأطفال في مجال الاستجواب الجنائي واستعمال القوة، إلى جانب مسائل أخرى. وبطبيعة الحال، فإنها تشمل أيضا المواضيع والقضايا ذات الأولوية المحددة في الوثائق الختامية للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وذلك بخصوص الاستخبارات ومراقبة الحدود والتعقب والوسم وتدمير المخزونات وإدارة الأسلحة النارية والاستخبارات وإدارة مسرح الجريمة وغيرها من القضايا.

ونعتقد أننا باستهدافنا للعاملين الميدانيين المسؤولين عن تنفيذ ضوابط الأسلحة النارية، نطبق ونضمن تأثيرا مباشرا في الميدان. فالمستجيبون الأولون مجهزون بصورة أفضل لأداء واجباتهم المهنية اليومية، وهم قادرون على تبادل أفضل ممارساتهم ضمن مجموعة من زملائهم على المستويين الوطني ودون الإقليمي. ويعتقد المركز، بكل فخر، أن التدريب على إنفاذ القانون الذي جرى هذا العام كان أهم إسهام مفرد لنا في مجال الأمن العام خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

وبناء على الدراسات المرجعية التي أجريت مؤخرا في مجالات التمرير العابر غير المشروع للأسلحة النارية ومراقبة الحدود وعمليات المسح التي قمنا بها، أُعدت مجموعات من عناصر المساعدة تركز على مناطق ومواضيع محددة لكل منطقة دون إقليمية، وعُممت على الوكالات الشريكة المانحة المحتملة في إطار استراتيجية المركز طويلة الأجل لتعبئة الموارد.

وفي ذلك الصدد، شهد عامـا ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تدشين المركز لمجموعة عناصر المساعدة في تدمير الأسلحة النارية وإدارة المخزونات لدول منطقة البحر الكاريبي. والمساعدة التقنية في تدمير الأسلحة النارية تضمن إخراج هذه الأسلحة بشكل دائم من التداول، وبالتالي عدم وصولها إلى الأسواق غير المشروعة أبدا؛ فيما يعوق تعزيز وتحديث نظم حفظ السجلات ومرافق التخزين، بالمثل، تحويل الأسلحة إلى أنشطة غير مشروعة. وهي تمثل جميعا أدوات لا غنى عنها ضمن مجموعة أدوات مركز الأمم المتحدة على الصعيد دون الإقليمي. وتستفيد ثماني دول جزرية في منطقة البحر الكاريبي من تلك المساعدة في مشروع مدته ثلاث سنوات. وقد انتهينا للتو من العام الأول، وذلك بدعم من حكومة الولايات المتحدة.

وفي هذا العام، دشن مركز الأمم المتحدة أيضا مجموعة من عناصر المساعدة لمنطقة الأنديز، تستفيد من النُهج المتعددة القطاعات ودون الإقليمية لتعزيز الأمن العام من خلال تقديم مساعدة تقنية وقانونية لصناع السياسات والمشرعين. ويمثل ذلك أفضل الوسائل الممكنة لتعزيز وتنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية بالإسهام في نشر ثقافة لنزع السلاح بشكل مستدام على الصعيد الإقليمي. وفي إطار المجموعة، جرى تقديم دعم لإضفاء الطابع الرسمي على القرار ٥٥٢ الذي اتخذته جماعة دول الأنديز ولإجراء

دراسات قانونية مقارنة عن كل دولة من الدول الأربع المستهدفة، وهي بوليفيا وبيرو وإكوادور وكولومبيا.

وترتب على التأثير المباشر لعملنا في تلك المنطقة دون الإقليمية ضمان أن تحتل القضايا المطروحة مكانا في جداول الأعمال والبرامج والسياسات الوطنية وأن تظل مدرجة فيها. ومن دواعي فخري أن أقول إننا حققنا نجاحا كبيرا جدا في هذا المجال.

وفي أمريكا الوسطى، انصب تركيزنا على بناء قدرات مسؤولي إنفاذ القانون وعلى بناء شراكة مع منظمة الدول الأمريكية في إجراء دراسة قانونية حول تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وهذه شراكة في غاية الأهمية لأنها تعيد التأكيد على الاعتراف بأقراننا باعتبارهم شركاء تقنيين وبأهمية الشراكة على المستوى دون الإقليمي.

كما استفادت أمريكا الوسطى من مساعدتنا في مجال برامج منع العنف المسلح. وأقول بفخر إننا سنستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر الحلقة الدراسية الإقليمية الثالثة بشأن العنف المسلح والتنمية، وهي مسألة تربطنا علاقة شراكة بشأنها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

والمسألة الأخيرة هي التركيز المواضيعي لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وكما كان الحال في الماضي، فإن تركيزنا خلال هذين العامين ستمليه احتياجات وطلبات دول المنطقة واستعداد المانحين لتقديم دعم مالي للمبادرات التي يقترحها مركز الأمم المتحدة الإقليمي. وسيواصل المركز دعم السبل وإيجاد الفرص للدول لتعزيز الضوابط المحلية والإقليمية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أعلن أن المركز سيشارك في استضافة حدث لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في ليما، بيرو، في الشهر المقبل. وستتاح فرص لإجراء حوار جماعي بشأن كيفية ترجمة القرارات بشأن العنف المسلح إلى إجراءات عملية في الميدان وبشأن الكيفية التي يمكن أن تسهم بها تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة بشكل إيجابي في تخفيض العنف المسلح في المنطقة ومنعه. وستيسر هذه المنتديات إعداد خطط عمل إقليمية، بما في ذلك دراسة القواعد المنظمة لخدمات الأمن الخاص وسياسات الأسلحة النارية في المدارس وإخلاء المدارس من الأسلحة. وبما أن هذا هو عقد الشباب، نعتقد أن ذلك مجال في غاية الأهمية.

وكما ذكرت للتو، فإن مركز الأمم المتحدة الإقليمي سيشترك في تنظيم حلقة دراسية بشأن العنف المسلح والتنمية في الشهر المقبل في لا أنتيغوا، غواتيمالا. وسيواصل المركز أيضا تعزيز دوره باعتباره كيان الأمم المتحدة الإقليمي الوحيد المتخصص في نزع السلاح وعدم الانتشار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمواصلة تقديم مساعدة عملية للدول تماشيا مع احتياجاتها وطلباتها العاجلة وبإعداد استجابات وأدوات مبتكرة ذات صلة بنزع السلاح لتلبية تلك الاحتياجات.

وفي الختام، أود باسم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن أشكر المانحين الأربعة الرئيسيين الذين ساندوا أنشطة المركز ومكنونا من مواءمة الأدوات التي نطورها وفقا لاحتياجات المنطقة دون الإقليمية وتمويل المانحين – تحديدا، حكومات كندا وإسبانيا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية – وكذلك دول المنطقة التي ساعدتنا في كفالة قدرتنا على تلبية احتياجاتها ومواصلة تطوير مجموعات برامج مساعداتنا. كما قدمت حكومات عدة بلدان، بما فيها بنما وبيرو والمكسيك وغيانا، مساهمات

مهمة صوب كفالة استقرار المركز وقدرته على الاضطلاع بالأنشطة بناء على طلب الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد تاهيرو كيمورا، المدير العام لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

السيد كيمورا (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيضا عظيم السرور أن تتاح لي الفرصة كي أقدم إلى اللجنة الأولى تقريرا عن الأنشطة الحالية والمستقبلية لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

أود، في البداية، أن أعرب عن خالص الشكر للدول الأعضاء، بما في ذلك البلد المضيف للمركز، نيبال، على دعمها السخي. حقق المركز، خلال العام الماضي، تقدما متواضعا لكن ثابت في تنفيذ ولايته. وأود أن أبدأ بشرح الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المركز.

أولا، بالنسبة لهدف تعزيز المعايير العالمية لنزع السلاح، يركز عمل المركز على التنفيذ الإقليمي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. والسمسرة أحد أهم مجالات التعاون التي حددها اجتماع الدول الثالث الذي يعقد كل سنتين. لقد اكتسبت المسألة المزيد من الأهمية في آسيا نظرا لتزايد عولمة شبكة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

ثانيا، عززنا الحوار بشأن نزع السلاح عن طريق تنظيم مؤتمرين سنويين بشأن الموضوع، واحد في اليابان والآخر في جمهورية كوريا. وأعتقد أن المركز تمكن، عن طريق المواءمة بين عمل المؤتمر في جيجو، جمهورية كوريا، والتحضيرات للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، من الإسهام بصورة متواضعة في اختتام المؤتمر الاستعراضي بنجاح. وكان المؤتمر في سايتاما، اليابان، مفيدا للغاية في التأكيد على ضرورة تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي وفي مناقشة السبيل للمضي قدما. وعلى هامش المؤتمر في سايتاما، نظمنا حلقة عمل لطلاب المدارس الثانوية، التي ثبتت فائدتها البالغة للتثقيف في مجال نزع السلاح.

وكما تعلم اللجنة جيدا، فقد انتقل المركز من نيويورك إلى كاتماندو قبل عامين. ومنذ ذلك الحين، عززنا جهودنا في تقديم المساعدة للدول الأعضاء. وبدأنا مساعدة الدول الأعضاء في إعداد تقاريرها الوطنية في إطار برنامج العمل. وأنشأنا فريقا عاملا معنيا بالأسلحة الصغيرة في نيبال، بالاشتراك مع اليونيسيف وفريق الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل في نيبال. وعقد المركز أيضا حلقة العمل الأولى لبناء القدرات للمنظمات غير الحكومية المحلية وموظفي الحكومة. ونريد توسيع نطاق تلك المساعدة إلى بلدان أخرى حسب الطلب. وفي كل تلك الأنشطة، يعمل المركز في شراكة وثيقة مع جميع أصحاب المصلحة.

وفي الختام، أود أن أتكلم عن أنشطتنا لدورة العام المقبل. يدرك المركز أن ثمة حاجة متزايدة لتعزيز بناء القدرات ومشاريع التدريب بشأن الأسلحة الصغيرة، حيث إن تلك المشاريع تحدث فرقا حقيقيا في جهودنا لمكافحة آفة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. ويستجيب المشروع الأول – وهو دورة تدريبية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة – لتلك الحاجة. ويريد المركز تعزيز القدرات لتنفيذ مشاريع تدريب لتلبية الاحتياجات الحقيقية في الميدان عن طريق تحقيق أقصى استفادة من الأمثلة الممتازة التي أعطاها

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونعتزم إطلاق أول دورة تدريبية في نيبال في فصل الربيع المقبل، بدعم مالي من اليابان. وهدف هذه الدورة التدريبية هو إعطاء أجهزة الشرطة وإنفاذ القانون المعرفة والخبرة اللازمتين لمعالجة إدارة المخزونات وتدمير الأسلحة والوسم والتعقب.

ويشمل المشروع الثاني تدريبا إعلاميا. إن وسائط الإعلام تضطلع بدور مهم ككيان وسيط بين الجمهور ومجتمع نزع السلاح. ويهدف المشروع إلى زيادة وعي وسائط الإعلام في مجال نزع السلاح وتحسين الاتصالات بين مجتمع نزع السلاح ووسائط الإعلام، بغية تعزيز دورها. وبفضل الدعم المالي لحكومة الصين، سننظم أول حلقة عمل لوسائط الإعلام في شرق وجنوب شرق آسيا، من المقرر أن تعقد في بيجين في كانون الثاني/يناير المقبل.

ويمثل الحد من العنف المسلح ومنعه أيضا أولوية للمركز. وسنعقد اجتماعا إقليميا لجنوب وجنوب شرق آسيا بشأن أفضل الممارسات والواعد منها في فصل الربيع القادم، في شراكة مع سويسرا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية.

وأخيرا، بدعم من النمسا وجمهورية كوريا واليابان، نعتزم تنظيم اجتماع إقليمي في منطقة المحيط الهادئ لوضع الأساس اللازم لاجتماع الخبراء الحكوميين في عام ٢٠١١ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ لدفع تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الإقليمي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن المركز سيواصل بذل قصارى الجهود ليرقى إلى مستوى توقعات الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في المنطقة. وفي الوقت نفسه، نود أن نطلب إلى الدول الأعضاء تولي الملكية الكاملة للمركز ودعم برامجه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ايفور فونغ، المدير العام مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أفريقيا.

السيد فونغ (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بداية، أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن سعادتي لوجودي هنا مرة أخرى لأقدم عرضا، يمكن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أفريقيا من إطلاع اللجنة على أنشطته خلال العام الماضي وتلك التي يعتزم القيام بها في المستقبل.

سأبدأ بأنشطة المركز في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وكما سيلاحظ أعضاء اللجنة من العرض بواسطة برنامج ”باور بوينت“، فقد كنا متواجدين في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا. وسأبدأ بمناقشة أنشطة المركز في غرب أفريقيا، حيث ننفذ مشروعين رئيسيين دعما للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

يشمل المشروع الأول إعداد دليل لتنفيذ أحكام اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وما يتصل بها من مواد. ويهدف الدليل على وجه التحديد إلى المساعدة في المواءمة بين التشريعات الوطنية. ويشمل المشروع الآخر، المرتبط ارتباطا وثيقا بالأول، وضع قاعدة بيانات بشأن التشريعات الوطنية لدول غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى دعم المركز للجماعة، فإن المركز يقدم أيضا الدعم للعديد من البلدان في وضع خطط عملها الوطنية لتنفيذ برنامج العمل.

وفي شرق أفريقيا، كما قالت زميلي أنييس ماركايو للتو، فإننا على مدى العام الماضي، ننفذ مشروعا – هو الأول من نوعه في أفريقيا – لتنظيم السمسرة في مجال الأسلحة الصغيرة. وهذا المشروع، الذي يهدف إلى دعم

تنفيذ بروتوكول نيروبي، يجري تنفيذه حاليا على أساس تجريبي في ستة بلدان، وهي، جيبوتي وبوروندي ورواندا وأوغندا وكينيا وتترانيا. وهو يتيح لنا إجراء دراسة استقصائية عن السمسرة غير المشروعة في تلك البلدان في حين يمكننا أيضا من تصميم برمجيات لتمكين الدول المشاركة من تسجيل الوسطاء الرسميين إلكترونيا. ونعتزم توسيع نطاق المشروع، وهي نقطة سأتناولها بتفصيل أكبر في وقت لاحق.

قمنا أيضا بدور نشط في وسط أفريقيا دعما لصياغة اتفاقية كينشاسا، التي سبقت الإشارة إليها. وقد اعتمدت الاتفاقية في ٣٠ نيسان/أبريل وتم الانتهاء الآن من ترتيبات التوقيع عليها. وأعلن ممثل جمهورية الكونغو مؤخرا أن بلده سيستضيف الاجتماع الوزاري للجنة الاستشارية الدائمة والذي يُنتظر التوقيع على الاتفاقية خلاله. وفي وسط أفريقيا أيضا، دعمنا وضع خطة لتنفيذ الاتفاقية. وستتم دراسة مشروع الخطة واعتماده في الاجتماع الذي يعقد في الشهر المقبل في برازافيل. وبمجرد التوقيع على الاتفاقية، سنكون على استعداد لتنفيذها وضمان التصديق عليها ودخولها حيز النفاذ.

أما في وسط أفريقيا كذلك، فنواصل القيام بدورنا باعتبارنا أمانة اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والتي تضم، كما ذُكر آنفا، ١١ دولة عضوا. وستعقد اللجنة، التي تجتمع مرتين في السنة، اجتماعها المقبل في تشرين الثاني/نوفمبر والذي سيكون الثاني لها خلال هذا العام. وسيكون ذلك أيضا الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة على المستوى الوزاري.

وفي الجنوب الأفريقي، نقدم الدعم ونعمل بالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي ومعهد الدراسات الأمنية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ بروتوكول الجماعة ومعاهدة بليندابا، حيث نظمنا مشاورات مع المعهد لمساعدة الاتحاد الأفريقي في التحضيرات لاجتماع الدول الأطراف. ونعمل أيضا مع المعهد والمنظمة في أنشطة بحثية، بما في ذلك إعداد منشورين في الوقت الراهن. كما نقدم الدعم للجماعة في تحديد الأولويات بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة في سياق الاجتماعات الإقليمية لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

وفي شمال أفريقيا، قدم فرعنا لتدمير الأسلحة مؤخرا الدعم لتنظيم اجتماع في القاهرة بشأن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وينفذ المركز الإقليمي أيضا أنشطة لإصلاح القطاع الأمني على الصعيد الأقاليمي، ولا سيما في إطار ولايتنا المتعلقة بالسلام. وقبل بضع سنوات، أبلغنا اللجنة بتدشين برنامج إصلاح القطاع الأمني في أفريقيا والذي لا تزال أنشطته مستمرة. وعلى وجه التحديد في عام ٢٠١٠، دعمنا العمليات الانتخابية في توغو وغينيا، وتحديدا، في مجال بناء قدرات الأفراد المعنيين بإنفاذ القانون وتدريبهم على صون السلام في سياق حالات الأزمات والانتخابات.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، ولا سيما في شرق أفريقيا، وقريبا جدا، في غرب أفريقيا، ندعم تنظيم حلقات دراسية عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بالعنف المسلح والتنمية. ويؤمل أن تُعقد الحلقة الدراسية المقبلة في نيروبي في كانون الثاني/يناير المقبل. وبالتعاون مع شركائنا، نواصل أيضا دعم الاجتماعات الإقليمية بشأن تنفيذ برنامج العمل.

وتمثل مجال رئيسي لعملنا خلال عام ٢٠١٠ في تقديم المساعدة التقنية لمفوضية الاتحاد الأفريقي. ونظرا لمشاركتنا في اللجنة التوجيهية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نحن الكيان الوحيد من كيانات الأمم

المتحدة المشارك في هذا الفريق القاري التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمكلف بإعداد استراتيجية.

وجرى تنفيذ عدد من الأنشطة فيما يتعلق بتلك الاستراتيجية، بما في ذلك الاجتماعات التي نظمتها اللجان الإقليمية. والمركز الإقليمي يقوم بدور تقني في دعم تنظيم تلك الاجتماعات الإقليمية، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد في أكرا في الشهر الماضي واجتماع آخر من المقرر عقده لوسط أفريقيا، من المرجح أن يُعقد في ياوندي. غير أننا نقدم الدعم أيضا لصياغة وثائق العمل المتعلقة بالمعلومات الأساسية لهذه الاجتماعات ونقدم العروض ونساعد على تحديد أولويات كل منطقة دون إقليمية في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أود الآن أن أشير إلى بعض المشاريع الرئيسية المخطط لها لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وتغطي هذه المشاريع المجالات الرئيسية الثلاثة، وهي، الأسلحة التقليدية، حيث نخطط للقيام بأنشطة في مجال المساعدة التقنية للدول بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بخصوص تنفيذ اتفاقية كينشاسا. وكما شرحت للتو، يُنتظر التوقيع على الاتفاقية في الشهر المقبل؛ وبعد مراسم التوقيع، من المنتظر تنفيذ العديد من الأنشطة المدرجة بالفعل حاليا في خطة التنفيذ. وكلفت اللجنة والدول الإحدى عشرة الأعضاء فيها المركز الإقليمي بمواصلة تقديم الدعم اللازم لتنفيذ الاتفاقية.

أما بخصوص الخدمات الاستشارية في مجال المساعدة التقنية للدول والمنظمات دون الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بمعاهدة تجارة الأسلحة، فقد ناقشنا مؤخرا مع المفوضية الدعم الذي يمكن أن يقدمه المركز الإقليمي لتمكين المفوضية من حشد الدول الأعضاء في المنطقة الأفريقية لدعم المعاهدة. وسيكون دورنا هنا على مستويين، وهما، تنظيم مشاورات على الصعيد الوطني ليتسنى للدول الأعضاء المهتمة بالأمر زيادة فهمها للجوانب التقنية للمعاهدة وتقديم الدعم على الصعيد الإقليمي لتنظيم اجتماع للاتحاد الأفريقي على مستوى القارة بشأن هذه المسألة.

كما نخطط لتوسيع نطاق المشروع المتعلق بتنظيم أنشطة الوساطة ليشمل غرب أفريقيا، في سياق الخطة الخمسية لأولويات الجماعة لتنفيذ اتفاقيتها. وجرى تحديد نشاطين أُسنِدا إلى المركز الإقليمي، هما تنظيم أنشطة الوساطة، ومواءمة التشريعات في غرب أفريقيا. ويمثل ذلك في الواقع استمراراً لما نقوم به فعلا. وعقب إعداد الدليل ذي الصلة، سنتناول جانب التنفيذ بغية مساعدة الدول الأعضاء في مواءمة تشريعاتها الوطنية. كما يجري التخطيط لهذا العمل في شرق أفريقيا. ويمثل تقديم الدعم لمؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي، ولمنظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، من أجل مواءمة التشريعات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مجالاً آخر من مجالات عملنا التي تخضع الآن للمناقشة مع هاتين الهيئتين.

ونخطط أيضا لجهود في بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني في وسط أفريقيا، وبخاصة المنظمات النسائية. وفي ذلك الصدد، نعمل مع شبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة بغية الشروع في تلك الجهود بحلول منتصف عام ٢٠١١.

وفي مجال إصلاح القطاع الأمني، ورد طلب محدد من توغو. وفي ذلك الصدد، نخطط، جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم من الاتحاد الأوروبي، لإنشاء مدرسة للشرطة. ولن يكون دور المركز الإقليمي فيما يتعلق بإنشاء المدرسة دوراً لوجستياً، بل سيكون متصلاً بتطوير المناهج الدراسية في مجال نزع السلاح. ونخطط أيضا

لبرامج تدريبية للبرلمانات في مجال نزع السلاح العملي موجهة للجان الدفاع.

وفي المجال الثالث، أي أسلحة الدمار الشامل، نواصل تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات التقنية للدول والمنظمات دون الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ معاهدة بليندابا. وستقوم اللجنة بالدعوة إلى عقد اجتماع للدول الأطراف الشهر المقبل، وسيوفر له المركز الإقليمي الدعم اللوجستي والتقني.

وأخيرا وليس آخرا، هناك الدعم المخصص لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بالتعاون مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بذلك القرار وفرع أسلحة الدمار الشامل التابع لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

وفيما يتعلق بتركيزنا في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، فقد قامت السيدة ماركايو بالفعل بإعداد الاستراتيجية. وأود فقط أن أقول إننا نخطط لمواصلة تدعيم التنسيق وتحسين تماسك الإجراءات على الأصعدة القاري ودون الإقليمي والوطني. ويشمل ذلك تقديم الدعم للجنة التوجيه بالاتحاد الأفريقي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإدماج البرامج في الاستراتيجيات دون الإقليمية والإقليمية، وتعزيز الشراكات، واضعين في الاعتبار أننا نسهم في مفهوم توحيد الأداء في الأمم المتحدة، لا سيما في سياق وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية، فإننا نعمل مع مشروع منع العنف المسلح، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية – الأنتربول. وسيستمر هؤلاء في كونهم شركاءنا الرئيسيين.

وفيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فإننا نعمل مع الاتحاد الأفريقي، والبعثات الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة.

وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، نعمل مع شبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة، وشبكة غرب أفريقيا المعنية بالأسلحة الصغيرة، وقسم الدراسات الاستقصائية للأسلحة الصغيرة التابع لمعهد الدراسات الأمنية.

هؤلاء هم شركاؤنا والكيانات التي سنستمر في بناء الشراكات معها. وكما ذكرت السيدة ماركايو في وقت سابق، فإننا لا نكرر عمل الآخرين. بل نعمل مع الآخرين لتعزيز أنشطتنا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الجهات المانحة، خصوصا النمسا، التي توفر لنا الدعم المالي للأنشطة التي ذكرتها سابقا، بما في ذلك الاتفاقية في وسط أفريقيا وعملنا في غرب أفريقيا وشرق أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأعلق الجلسة الآن لإجراء مناقشة تفاعلية مع المشاركين في حلقة نقاشنا.

علقت الجلسة الساعة ١١/٢٥ واستؤنفت الساعة ١١/٥٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات أو عرض مشاريع قرارات في إطار المجموعة ٥، ”نزع السلاح الإقليمي والأمن“.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، وهي

تحديدا، الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا وبلدي، البرازيل.

لقد أنشأت الجمعية العامة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقره في ليما، في عام ١٩٨٦ بموجب القرار ٦٠/٤١. والمركز يختلف عن المراكز الأخرى التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بفضل ولايته التي لا تشمل تنفيذ تدابير للسلام ونزع السلاح فحسب، ولكن أيضا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونجح المركز، استنادا إلى ولايته المعززة تلك، في إنشاء برامج عمل تتسم بنهجها المتعدد التخصصات ومستوى التنسيق مع مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات الوطنية والسلطات الإقليمية والبلدية وممثلو المجتمع المدني. وتشمل برامجه، في جملة مسائل أخرى، أولا، تعزيز تدابير بناء الثقة؛ وثانيا، منع الصراعات وحلها؛ وثالثا، تقديم الدعم للدول في المنطقة للامتثال لالتزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة؛ ورابعا، التثقيف وزيادة الوعي بشأن المشاكل التي تؤثر على السلام والأمن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ومساعدة الدول في الحد من العنف المسلح ومنعه عن طريق زيادة تحديد الأسلحة يمثل مجالا هاما لعمل المركز الإقليمي في السنوات الأخيرة. وقد شرع المركز، تماشيا مع ولايته، في طائفة من الأنشطة على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والتي نركز من بينها على ما يلي: تنظيم دورات تدريبية على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتي دربت ما يزيد على ٢ ٧٠٠ من مسؤولي إنفاذ القانون منذ عام ٢٠٠٢؛ وتقديم المساعدة التقنية في إدارة المخزونات وتدمير الأسلحة النارية؛ واستعراض توافق التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية للدول في المنطقة بخصوص نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار؛ وتشجيع زيادة التنسيق بين الوكالات الوطنية في مجال الأمن الذي لا يزال يشكل تحديا رئيسيا لمنطقتنا؛ والتوعية بشأن الصكوك الدولية في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وحسبما جاء في تقرير الأمين العام،

”وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في عدد طلبات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية للحصول على المساعدة، مما يُظهر الثقة المتزايدة في فعالية المركز ودوره المرموق في هذا المجال“. (A/65/139، الفقرة ٥)

وتشعر السوق المشتركة والبلدان المنتسبة إليها بالامتنان إزاء الدعم المالي الذي قدمته بعض الحكومات، داخل المنطقة وخارجها، بهدف تطوير أنشطة المركز الإقليمي. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لأنشطة المركز.

ومع مراعاة الدور الهام للمركز الإقليمي في تعزيز جدول أعمال للسلام والأمن والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تؤيد السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها مبادرة بيرو التي اقترحت، بالنيابة عن المنطقة، مشروع القرار A/C.1/65/L.21 بشأن أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي والذي نأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء كما حدث في الدورات السابقة للجنة الأولى.

أنشئ مجلس أمريكا الجنوبية للدفاع التابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ كجهاز للتشاور والتعاون والتنسيق بشأن مسائل الدفاع، بهدف توحيد أمريكا الجنوبية كمنطقة سلام ووضع هوية لمسائل

الدفاع وتشجيع التوصل إلى توافق في الآراء لتعزيز التعاون الإقليمي. وبصفة خاصة، يعزز المجلس التحليل والمناقشة التدريجيين للعناصر المشتركة للمنظور الجماعي بشأن مسائل الدفاع وتبادل المعلومات وصياغة مواقف إقليمية موحدة في منتديات الدفاع المتعددة الأطراف وتعزيز تبني تدابير بناء الثقة وتعزيز التعاون في مجال التعليم والتدريب العسكريين.

إن المجلس منذ إنشائه، اعتمد نظامه الأساسي وخطط عمله لفترة السنتين التي تؤكد على الإجراءات في مجال سياسات الدفاع والتعاون العسكري والأعمال الإنسانية وعمليات السلام وصناعة وتكنولوجيا الدفاع والتعليم والتدريب باعتبارها أولويات. وفي هذا السياق، توصل المجلس إلى اتفاقات بشأن إنشاء آلية لتدابير بناء الثقة والأمن الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، جرت مناقشات بشأن منهجية قياس الإنفاق العسكري بغية تعزيز الشفافية، وكذلك بشأن أنشطة تعزيز قضايا مثل تطوير صناعة وتكنولوجيا الدفاع والمشاركة في عمليات السلام وتحديث وزارات الدفاع في المنطقة. كما اتخذ قرارا بإنشاء مركز للدراسات الدفاعية الاستراتيجية كمؤسسة لتوليد المعرفة ونشر المعلومات عن النهج الاستراتيجي لأمريكا الجنوبية إزاء مسائل الدفاع والأمن.

وترحب السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة بالإنجازات المهمة التي حققها مجلس أمريكا الجنوبية للدفاع منذ إنشائه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ونعرب عن استعدادنا لدعم هذا المنتدى، الذي يساعد في تعزيز الوحدة والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي.

وتدرك السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة الحاجة الماسة إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، نظرا للآثار الضارة لهذه الأنشطة على أمن جميع الدول والمناطق دون الإقليمية والمناطق والعالم بأسره، والتي في جملة أمور، تعرض رفاه الشعوب وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية للخطر. وفي هذا الصدد، تؤكد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة مجددا أهمية مواصلة الجهود الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية للدفع قدما بالتعاون بشأن مسائل الأمن وتنفيذ الاتفاقات والإعلانات والتفاهمات التي اعتمدت عبر السنين في مجالات السلام والاستقرار والثقة والأمن. كما نكرر التزامنا بمواصلة تعزيز ثقافة السلام وتعزيز التثقيف في مجال السلام فيما بين بلدان المنطقة. وبذلك نؤكد مجددا هدفنا مواصلة تكريس المزيد من الموارد لرفاه شعوبنا.

السيدة ليديسما إيرناندیس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): إننا إذ نكرر دعمنا الثابت للتعددية كمبدأ أساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، نؤكد من جديد أهمية المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في ذلك المجال. إن هذه التدابير يمكن أن تساهم في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، بهدف تخصيص الموارد التي تم تحريرها من الإنفاق العسكري نتيجة نزع السلاح من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما لمكافحة الفقر وحماية البيئة لصالح جميع الشعوب.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا أن جهود نزع السلاح الإقليمية لا بد من أن تراعي على النحو الواجب الخصائص المتفردة في كل منطقة. ولا ينبغي أن تفرض على منطقة ما أية إجراءات قد تعرض للخطر أمن أي دولة في تلك المنطقة. إن النُهج العالمية والإقليمية وتدابير بناء الثقة تكمل بعضها بعضا وينبغي، قدر الإمكان، تطبيقها في آن واحد، بغية تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونستطيع، من خلال تعزيز تدابير بناء الثقة الثنائية والإقليمية التي تحظى بموافقة ومشاركة جميع الأطراف المهتمة، تجنب الصراعات ومنع اندلاع الأعمال العدائية غير المرغوب فيها

وغير المتعمدة. ومن شأن هذا أن يساعد في تخفيف حدة التوتر والإسهام في الاستقرار الإقليمي.

وعلى الدول الحائزة لقدرة عسكرية كبيرة مسؤولية هامة في تحسين الأمن الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، تتجلى أهمية احترام وتأييد القرارات والمعاهدات الإقليمية ودون الإقليمية التي تهدف إلى تحقيق السلام والأمن. إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم تساهم بفعالية في تعزيز السلام والأمن الإقليمي والعالمي وينبغي احترامها.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد وجوب تعزيز أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي التي تهدف إلى زيادة استقرار وأمن الدول الأعضاء، على نحو جوهري عن طريق صون وتنشيط المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو لعرض مشروع القرار A/C.1/65/L.21.

السيد أكوينو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): منذ اتخاذ الجمعية العامة، قبل ٢٤ عاما، القرار ٦٠/٤١ ياء، الذي أنشأت به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ما انفكت الدول الأعضاء في ذلك الجهاز تدرك التآزر الكبير القائم بين السلام ونزع السلاح والتنمية. لذلك قررنا ضرورة أن تتضمن ولاية المركز الإقليمي دعما فنيا لمبادرات الدول الأعضاء في منطقة أمريكا اللاتينية وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى تنفيذ تدابير السلام ونزع السلاح وكذلك تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة الاستخدام المناسبة للموارد المتاحة.

تشكل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة متغايرة من حيث مستوى التنمية في البلدان التي تتكون منها، غير أنها متجانسة من حيث التحديات التي نواجهها، ألا وهي، الفقر والبطالة والأمية وسوء التغذية والعنف المسلح وتحدي حماية البيئة والديمقراطية ضمن مسائل أخرى كثيرة. وتشترك معظم البلدان في هذه التحديات، رغم أننا، توخيا للإنصاف، لا بد من أن نميز بين درجات مختلفة من الإلحاحية. ولكي تتصدى الحكومات لتلك التحديات، فإنها تحتاج إلى الإرادة السياسية والموارد الاقتصادية.

ويضيع جزءٌ كبير من تلك الموارد بسبب التداعيات السلبية للصراع المسلح في العديد من بلدان المنطقة، وهو في حد ذاته يُعزى إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ضمن عوامل أخرى. ويُبَدَّد بعبثية جزء آخر من تلك الموارد على الإنفاق غير المتناسب على الأسلحة في المنطقة. ويتطلب التصدي لتلك الحالة بذل جهود جماعية للقيام بأنشطة تهدف إلى تنفيذ تدابير لإحلال السلام ونزع السلاح. ويضطلع المركز الإقليمي بدور مهم في هذا الجهد، من خلال العمل المنسق مع بلدان المنطقة وأيضا بالدعم المقدم من الدول والمنظمات من خارج المنطقة التي تساعد تطوعاً في تمويل أنشطة المركز ومبادراته.

ومن الضروري معرفة كيفية تحديد المجالات التي ينبغي أن يركز فيها المركز عمله، ومن شأن ذلك أن يجعل من الممكن توجيه الجهود والموارد الشحيحة إلى حيث تشتد الحاجة إليها. وقد اضطلعت بتلك المهمة المتمثلة في تحديد الأولويات على نحو حصيف مختلفُ الإدارات التي تولت قيادة المركز، لا سيما المجموعة الحالية المكونة من أفراد أُنيط بهم تخطيط أنشطة المركز وتنفيذها. ويقود هذا الفريق من نيويورك السفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، والسيدة أنييس ماركايو، وعلى أرض الواقع السيدة كارولين – ميلاني ريجيمبال، مديرة المركز الحالية. ونود أن نتوجه بالشكر إليهم جميعاً.

في العام الماضي، شملت أنشطة المركز تقديم المساعدة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومنعه. وفي سبيل تلك الغاية، نجح المركز في أن يكوّن له مجاله الخاص في تعزيز مبادرات بناء القدرات المصممة خصيصا لدعم خدمات إنفاذ القانون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. واستطاع المركز أيضا أن يقدِّم المساعدة في المسائل المتعلقة بالسلامة العامة، ابتداء من المجالات القانونية ومجالات وضع القواعد والمعايير إلى أمن الحدود، مع التركيز على تعزيز بناء القدرات المشتركة بين المؤسسات.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن ٢٠١ من مسؤولي إنفاذ القانون من ١١ بلدا من بلدان المنطقة استفادوا العام الماضي من فرص التدريب باستخدام دليل المدربين في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. وبلغ عدد مسؤولي إنفاذ القانون الذين تدربوا في الدورات الوطنية التي عقدت في كولومبيا وبيرو وبوليفيا ١٥١ مسؤولاً، بينما بلغ عدد المتدربين في الدورة التدريبية المعقودة في كوستاريكا ٥٠ مسؤولا عن إنفاذ القانون من دول أمريكا الوسطى والمكسيك والجمهورية الدومينيكية.

وبالمثل، نظّم المركز، بهدف دعم الدول الأعضاء في جماعة دول الأنديز في جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج الأنديز لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، أولَ منتدى دون إقليمي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج، عُقِد في ليما يومي ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو.

كما تجدر الإشارة إلى أن المركز بدأ أيضاً في تقديم المساعدة التقنية لثمان من دول منطقة البحر الكاريبي – غرينادا، وجزر البهاما، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وجامايكا، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، وبليز – في مجال تدمير الأسلحة وإدارة الأسلحة الموجودة. وأنشأ المركز أيضا برنامجا دون إقليمي في ثلاث من دول منطقة البحر الكاريبي الثماني – غرينادا وجامايكا وجزر البهاما – ويشمل ذلك تقييم القدرات الوطنية في مجال تدمير الأسلحة وإدارة الأسلحة، الأمر الذي يشكّل خطوة مهمة في صياغة خطة العمل الوطنية لكل واحد من هذه البلدان.

وفي آذار/مارس ٢٠١٠، اجتمعت الدول الأعضاء في ليما لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وكان الهدف من الاجتماع هو إعداد الدول، من خلال عملية مشاورات واسعة، للاجتماع الرابع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين، وكذلك إطلاع المجتمع العالمي في ذلك اللقاء على الإنجازات والتقدم المحرز على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

وشارك المركز أيضا في تنظيم حلقة عمل إقليمية في ليما في آذار/مارس الماضي عن الشفافية الدولية في عمليات نقل الأسلحة والميزانيات العسكرية كوسيلة لتعزيز الثقة المتبادلة. ووفرت حلقة العمل منتدى لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتبادل الآراء وتبادل الخبرات بشأن تقديم التقارير إلى سجل الأسلحة التقليدية والنموذج الموحد للميزانيات العسكرية لتبادل المعلومات.

وكما يوضح كل ذلك، فقد كان عمل المركز بدون شك عملاً كبيراً ومهماً. ومع ذلك، فإن جهود نزع السلاح لن تكفي أبدا. وهذا هو السبب الذي جعل المركز يعمل بالفعل لإدامة مختلف المبادرات الجارية. وقد تسنى بفضل هذا كفالة استمرار التمويل الكندي في دعم تنفيذ المشروع المتعلق ببرنامج جماعة دول الأنديز لمنع الاتجار غير المشروع

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ضمن أنشطة أخرى.

إن العمل المشترك والمنسق بين الدول والأمم المتحدة – من خلال المركز الإقليمي – والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، والدول التي تقدم طواعية الدعم المالي لأنشطة المركز، والجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني، تدعو إلى التفاؤل بشأن إحراز تقدم في السلم والأمن في المنطقة.

ويجري تنفيذ جميع تلك المبادرات بموارد اقتصادية شحيحة. لذلك نحث جميع دول المنطقة وغيرها من الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها من خلال التبرعات التي من شأنها أن تمكّن من توسيع نطاق أنشطة المركز. ويجب على الدول التي لديها استثمارات كبيرة في المنطقة أن تنظر إلى هذه المساهمات ليس باعتبارها جهوداً محمودة لتحقيق السلام ونزع السلاح فحسب ولكن أيضا كوسيلة للتعاون على بناء الأمن والاستقرار المؤسسي في المنطقة، وهو ما سيعود بالمصلحة على الجميع – سواء دول المنطقة أو الدول التي تستثمر فيها.

وبالنظر إلى جميع الأسباب التي أشرت إليها، فإن وفد بلدي يتشرف مرة أخرى بأن يعرض مشروع القرار المعنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“، الذي يرد في الوثيقة A/C.1/65/L.21 بغية تقديمه إلى الجمعية العامة. ويؤكد مشروع القرار من جديد الدعم القوي للدور المحوري الذي يضطلع به المركز في تعزيز أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز السلام والاستقرار والأمن والتنمية. ونحن في المنطقة على ثقة، كما كان الحال في السنوات الماضية، بأن باستطاعتنا أن نعوّل على الدعم القيّم من جميع الوفود لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر لعرض مشروع القرار A/C.1/65/L.30.

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي مرة أخرى أن يهنئكم مخلصا، سيدي، على الأسلوب الممتاز الذي تديرون به المناقشات في اللجنة الأولى، كما يود أن يؤكد لكم تعاوننا الكامل في كفالة نجاح عمل اللجنة.

فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح والأمن في المنطقة، التزمت الجزائر بتعزيز السلم والأمن الدوليين باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من سياستها الخارجية ومبدأً موجِّهاً لمشاركتنا على الساحة الدولية. ولهذا السبب فإن الجزائر مصممة على تقديم الدعم للإجراءات الرامية إلى تشجيع الحوار والتعاون وتعزيزهما وتحسين الأمن في عضويتها التقليدية وأطر التضامن وعلى المشاركة فيها، وبخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. لذلك فإن الجزائر قد اتبعت على الدوام سياسة خارجية إقليمية نشيطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تقوم على أساس مبادئ التعاون والصداقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل.

وقد أدرج الأمين العام، في تقريره الوارد في الوثيقة A/65/126/Add.1 استجابة الجزائر في نقطتين. النقطة الأولى هي دخول معاهدة بليندابا، المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وترى الجزائر أن نزع السلاح النووي والأمن في أفريقيا يشكلان عاملا أساسيا في تعزيز السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأما النقطة الثانية، وهي مرتبطة بالأولى، فتتعلق بمبادرة الجزائر في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. وبفضل مبادرة الحكومة الجزائرية تأسس تعاون

إقليمي حقيقي لمكافحة الإرهاب ومنعه في منطقة الساحل والصحراء.

ولا يمكن إنكار أن الحالة المثيرة للقلق في منطقة الساحل لها تداعيات سلبية على الأمن والاستقرار في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وتلك الحالة تتطلب مضاعفة الجهود وتعزيز التعاون بين دول المنطقة دون الإقليمية لمكافحة هذه الآفة. كما أنها تتطلب دعما مستمرا من المجتمع الدولي لتعزيز قدرات بلدان الساحل في مواجهة هذا التحدي. ومن ثم، فإن من الواضح أن التحديات والأخطار التي تهدد استقرار القارة الأفريقية لها انعكاسات في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتقوض قدرات وإمكانات التعاون والمساعدة بين الشواطئ الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط.

إنه لشرف وامتياز لوفد بلدي أن يعرض على اللجنة الأولى في الدورة الخامسة والستين، وفي إطار البند ١٠٢ من جدول الأعمال، مشروع القرار المعنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“، والذي يرد في الوثيقة A/C.1/65/L.30. وبخلاف التحديثات التقنية، فإن نص مشروع القرار هو انعكاس لنص القرار ٦٤/٦٨.

ويشير مشروع القرار إلى الجهود التي تبذلها بلدان البحر الأبيض المتوسط من أجل مواجهة تحدياتها المشتركة بطريقة شاملة ومنسقة. والهدف الرئيسي لهذه الجهود هو تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار.

ويهيب مشروع القرار بجميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المتصلة بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، أن تقوم بذلك. كما يشجع جميع دول المنطقة على العمل على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز بناء الثقة المتبادلة عن طريق تعزيز المصارحة والشفافية بشأن جميع المسائل العسكرية، وذلك باستخدام نظام الأمم المتحدة لإعداد تقارير موحدة عن النفقات العسكرية وتقديم حقائق وأرقام دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

كما يشجع مشروع القرار بلدان البحر الأبيض المتوسط على مواصلة تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل. ويشجع أيضا التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة الدولية والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وأخيرا، فإن النص يؤكد من جديد أن أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الأوروبي وكذلك بالسلام والأمن الدوليين. ويعول وفد بلدي وغيره من مقدمي مشروع القرار على دعم جميع الدول الأعضاء لاعتماد مشروع القرار الهام هذا بتوافق الآراء، كما جرت العادة في اللجنة.

السيد إسماعيل زاده (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): تنضم أذربيجان إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم عن جدارة.

تقر أذربيجان بالدور الحيوي للجنة الأولى في صون والسلام الأمن على الصعد الدولية ودون الإقليمية والإقليمية. ونحن نولي اهتماما جديا للجهود للمشتركة لمعالجة القضايا الإقليمية والعالمية، مع التركيز بوجه خاص على الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وضمان أمن الطاقة. ونؤيد بقوة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في جنوب القوقاز وما وراءه.

إن أمن كل دولة والسلام والأمن الدوليين والإقليميين، على نطاق أوسع، يتوقف على احترام الدول

لقواعد ومبادئ القانون الدولي واستخدامها كأداة توجيهية لصياغة سياساتها الخارجية والأمنية. وللأسف، فإنه لم يتم بعد إنهاء الاستعمال غير المشروع للقوة في سياق العلاقات الدولية والإقليمية. واليوم، فإن السكان المدنيين يعانون في كثير من الأماكن في جميع أنحاء العالم بسبب الفشل البين لفرادى الدول في الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية والأكثر إلحاحا. والصراعات المسلحة والعدوان العسكري والاحتلال الأجنبي التي تنطوي على أخطر الجرائم الدولية ليست سوى أمثلة قليلة حية من تاريخنا الحديث للعواقب المريرة لعدم امتثال فرادى الدول لقواعد ومبادئ القانون الدولي.

وثمة دور حيوي لنزع السلاح الإقليمي والأمن في إحلال السلام في حالات الصراع. وفي كثير من الحالات، للأسف، تتركز الأسلحة التي لا تخضع لأي ضابط في مناطق الصراعات التي لم تحل، وهو ما يوفر أيضا تربة خصبة للجريمة المنظمة عبر الوطنية والأنشطة غير القانونية الأخرى.

والمثال الأوضح لسوء السلوك ذي الصلة بقواعد ومبادئ القانون الدولي هو الصراع المستمر منذ ما يقرب من عقدين والذي لم يحل بعد بين أرمينيا وأذربيجان، والذي يمثل أحد التهديدات الرئيسية للسلام الأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وأسفر الصراع عن احتلال ما يقرب من خمس أراضي أذربيجان وتسبب في أن يصبح واحد من بين كل تسعة أشخاص في بلدي من المشردين داخليا أو من اللاجئين. وقد ارتُكبت أخطر الجرائم الدولية، بما فيها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، في سياق هذا الصراع.

وثمة إقرار دولي بأن أرمينيا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احتلال أراضي أذربيجان وارتكاب أخطر الجرائم الدولية خلال فترة الصراع، بما في ذلك التطهير العرقي ونشر ثقافة أحادية العرق في الأراضي الأذربيجانية التي استولت عليها.

وعلى الرغم من الجهود السياسية المبذولة حاليا بغية إيجاد حل للصراع في وقت مبكر، تجري أنشطة عسكرية في المناطق المحتلة من أذربيجان في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وهذه الأنشطة تساعد على زيادة توطيد الوضع القائم حاليا للاحتلال وتأمين نتائج التطهير العرقي واستعمار الأراضي المحتلة وتتسبب في عرقلة خطيرة لجهود التوصل إلى حل سلمي للصراع. وتواصل أرمينيا بشكل مكثف تعزيز وجودها وقدرتها العسكريين في منطقة ناغورني – كاراباخ وغيرها من الأراضي المحتلة في أذربيجان. وتشير البيانات المتاحة إلى أن أعداد الأشخاص المجهول مصيرهم والسلاح غير الخاضع لأي ضابط في تلك الأقاليم تزيد بصورة مطردة منذ الاحتلال.

وفي جملة أمور، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء عدم فعالية آلية تحديد الأسلحة التقليدية في تلك الأقاليم. وتراكم كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر فيها، والتي لا تزال خارج نطاق المراقبة الدولية، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين. وفي هذا السياق، نأسف لأن أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما من يتوسطون في عملية التفاوض، أظهروا بعض اللامبالاة إزاء هذه المشكلة، وهو ما يؤثر سلبا في الواقع على آفاق إيجاد حل للصراع في أقرب وقت ممكن.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء احتمال استعمال الجماعات الإرهابية لأسلحة بعينها، بما في ذلك أنظمة القذائف المضادة للطائرات والمصممة لاستعمال الأفراد. وفي هذا الصدد، نرى أن من الضروري اتخاذ تدابير أكثر كفاءة بهدف منع حيازة الأسلحة التقليدية من قبل من يسيطرون سيطرة عسكرية وسياسية فعلية على أراض محتلة، وكذلك فضح محاولاتهم لإنكار المسؤولية.

ومن الغريب أن تصريحات المسؤولين الأرمن مليئة بالاتهامات لأذربيجان بشأن ما يزعم عن وجود نوايا

عسكرية لديها ودخولها في سباق تسلح. والأرمن يثيرون المخاوف بشأن التنمية السريعة التي تحققها أذربيجان. ونفهم أن الغرض الحقيقي لسوء التفسير من قبل أرمينيا في جميع المنتديات الدولية هو إيجاد ستار من الدخان لإخفاء نواياها في الأراضي المحتلة ولكسب الوقت.

أما بالنسبة لزيادة الميزانية العسكرية، فإن أرمينيا قد غفلت عن ذكر أن الإنفاق الدفاعي السنوي لأذربيجان ما زال متماشيا مع الزيادات في الميزانية ككل وأن أذربيجان لا تزال تنفق نسبة أقل بكثير من ناتجها المحلي الإجمالي على جيشها مقارنة بأرمينيا وأن حجم القوات المسلحة لأذربيجان يتناسب مع عدد سكانها ومساحة أرضها وطول حدودها ولا يزال أقل من القوات المسلحة لأرمينيا.

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس أرمينيا، السيد سيرج سارغسيان، قال في ١٥ أيار/مايو، خلال زيارته إلى مقر حلف شمال الأطلسي، إن ”الجيش الأرمني لديه أنواع من الذخيرة تتمنى بلدان يبلغ حجمها ١٠ أضعاف أرمينيا الحصول عليها“. إن تلك الكلمات غنية عن التفسير. فليس من قبيل الصدفة أن الإنفاق العسكري لأرمينيا، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، من أعلى المعدلات في العالم. ومن هنا فإن أرمينيا، التي نفذت مشاريع عسكرية غير مشروعة لتوفير الإمدادات لقواتها المسلحة، لا تزال تمثل تهديدا للاستقرار والأمن في منطقتنا.

إن أذربيجان، بصفتها بلدا يعاني من خراب الحرب والاحتلال، تعتقد اعتقادا راسخا أنه لأجل صون السلم والأمن الدوليين والإقليميين من المهم جدا الالتزام على نحو دقيق بالقواعد والمبادئ المقبولة عالميا للقانون الدولي فيما يتعلق بحسن الجوار والعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وكذلك تنفيذها بحسن نية للالتزامات التي تعهدت بها. إن استراتيجية أذربيجان تهدف إلى تحرير جميع الأراضي المحتلة، ومن ثم استعادة السلامة الإقليمية لدولتنا، وعودة المشردين قسرا إلى منازلهم وإحلال سلام واستقرار دائمين في إقليم ناغورني كاراباخ في أذربيجان وفي سائر جنوب القوقاز عموما.

في الختام، أود أن أقول إنه ما دامت أرمينيا سادرة في اتباع سياستها العدوانية، فإن أي حديث عن السلام والاستقرار والتعاون الشامل في المنطقة لا أهمية له. على أرمينيا، قبل كل شيء، أن تسأل نفسها عن الأسباب وراء هذه الحالة.

السيدة النقيب (العراق): يود وفد بلدي، في إطار هذا البند، أن يؤكد موقف حكومة العراق الثابت ومفاده أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تعد ركنا مهما في تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، ويمكن أن تصبح أداة حاسمة في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. كما يمكن أن تشكل المناطق الخالية من الأسلحة النووية أداة للتعبير عن قيم يشترك الكثيرون في التمسك بها وترويجها في مجالات نزع السلاح النووي والرقابة على الأسلحة وعدم الانتشار. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يخدم أهداف الدول الحائزة لهذه الأسلحة، لأنها تؤدي إلى منع انتشار الأسلحة النووية أفقيا إلى دول جديدة لا تمتلك هذه الأسلحة – وبالتالي يقلل ويمنع احتمالات الصدام أو الحروب النووية عالميا.

لا يخفى على الجميع، مدى حساسية منطقة الشرق الأوسط، وكونها إحدى أخطر مناطق الصراع في العالم، وهو الصراع العربي الإسرائيلي، فضلا عن الصراعات الأخرى التي تشهدها المنطقة. لذا، فإن التصعيد في نظام التسلح فيها ستكون له مضاعفات خطيرة على السلم والأمن الدوليين. وإذا ما قارنا الجهود الدولية التي بُذلت من أجل إبرام معاهدات إقليمية للمناطق الخالية من الأسلحة النووية

بالجهود التي ما زالت تبذل لإنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط، لوجدنا أنها بحاجة إلى المزيد من العمل الجاد وتوفر الإرادة السياسية. ولعل ما أسفر عنه المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ يبعث وميض أمل في إمكانية تحقيق ذلك.

إن العراق يؤكد موقفه الراسخ نحو أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويرى أن المنطقة في وضعها الحالي غير خالية من تلك الأسلحة، بسبب عدم التحقق من إمكانات المنشآت النووية الإسرائيلية ذات القدرات العسكرية، في حين أن جميع المنشآت النووية لدول المنطقة، ما عدا إسرائيل، تخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن وفد بلدي يرحب بالقرار الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي بشأن الشرق الأوسط. ويؤكد على أهمية المتابعة الجدية له بما يضمن تنفيذه بالشكل المطلوب لتحقيق الهدف منه، وهو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما يؤكد وفد بلدي على أن قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ بهذا الخصوص لا يزال ساري المفعول.

كما يدعو وفد العراق إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، الذي طالب إسرائيل بأن تضع فورا منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتنفيذ الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي طالب بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية في الشرق الأوسط، باعتبار هذه خطوات تؤدي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. كما نؤكد على أهمية تنفيذ أهداف المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بالإضافة إلى اتخاذ جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التدابير اللازمة لتنفيذ القرار، وهو ما تم التأكيد عليه في المؤتمر الاستعراضي الأخير، الذي دعا من جديد أيضا الدول النووية الخمس إلى الالتزام الكامل بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

إن حكومة بلدي تدرك أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعزز أمن البلدان المعنية ويقربنا من الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين وصونهما. وانطلاقا من هذا المبدأ، أيد العراق وساهم في الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شتى الأقاليم الجغرافية وبالذات في منطقة الشرق الأوسط. كما تدرك حكومة بلدي أن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا بد أن يتم التمهيد له بخطوات أساسية، منها شروع إسرائيل في نزع سلاحها النووي وانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد مانا (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة، أود أن أتوجه لكم، سيدي، بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وكذلك على المهارة التي تديرون بها أعمالنا. ويود وفد بلدي أن يؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاونه الكامل.

وكجزء من هذا النقاش حول مسائل نزع السلاح الإقليمي، يود وفد بلدي أن يدلي ببيان فيما يتعلق بالبند الفرعي (و) من البند ٩٨ من جدول الأعمال، المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“.

وأود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على جميع الوثائق المقدمة إلى اللجنة في إطار هذا البند من

جدول الأعمال المتصلة بأنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، لا سيما التقرير الذي نشر بوصفه الوثيقة A/65/176. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيدة أنييس ماركايو والسيد ايفور فونغ على العرضين الذين قدماهما في هذا الموضوع في وقت سابق هذا الصباح، وفوق ذلك، على مشاركتهما الجديرة بكل التقدير في أنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة. وتعكس جودة تقرير الأمين العام اهتمام الأمم المتحدة بمجال السلم والأمن في وسط أفريقيا ونطاق الجهود اللازمة في هذا الصدد.

ولدى إنشاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا عام ١٩٩٢، منحت ولاية إعداد تدابير بناء ثقة محددة واعتمادها وتنفيذها للمنطقة دون الإقليمية بوسط أفريقيا. وعلى مر السنين، نفذت هذه التدابير بالفعل تنفيذا فعالا، وإن سمح لي الرئيس، أود أن أشير إلى بعض منها.

كان أحد هذه التدابير التفاوض، في تموز/يوليه ١٩٩٩، على ميثاق عدم الاعتداء بين دول وسط أفريقيا. وهناك تدبير آخر يتمثل في إنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، في شباط/فبراير ١٩٩٩، الذي تتضمن ركائزه الثلاث – لجنة الدفاع والأمن، والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، ونظام الإنذار المبكر لوسط أفريقيا – الجزء دون الإقليمي للهيكل الأمني للقارة.

وثمة تدبير آخر هو اعتماد اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها. وفي تموز/يوليه، أجرت الدول الأعضاء استعراضاً مستقلاً لخطة تنفيذ الاتفاقية، والمعروفة منذئذٍ باتفاقية كينشاسا، وأرسلت ملاحظاتها إلى أمانة اللجنة.

وتشمل التدابير الأخرى المشروع الحالي لصياغة مدونة لقواعد السلوك للقوات المسلحة وقوات الأمن. وتحدد مدونة قواعد السلوك عدة مبادئ تحكم سلوك القوات المسلحة وقوات الأمن في أداء مهامها، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وسيادة الشعوب.

وبالإضافة إلى ذلك، مكنت ممارسة الاجتماعات الوزارية المتناوبة بين مختلف العواصم في المنطقة دون الإقليمية الوزراء والخبراء المرافقين لهم من الإطلاع الكامل على واقع كل دولة من الدول الأعضاء، الأمر الذي بدوره يبني الثقة بين الحكومات والشعوب.

وتضطلع اللجنة الاستشارية الدائمة بدور رئيسي في الجهود المبذولة لمنع العنف والحفاظ على الأمن في وسط أفريقيا. والعمل الذي تقوم به في المنطقة دون الإقليمية يحظى بالتقدير العظيم، وقد ساعد على إبطاء دورة العنف التي لولا ذلك لقوّضت يقينا آفاق التنمية.

وينبغي للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا أن تستمر في عقد اجتماعات وزارية وتنظيم المؤتمرات والمناقشات المواضيعية بشأن المسائل الأمنية الأكثر إلحاحا في الوقت الراهن. وينبغي ألا تخضع أنشطتها الهامة لقيود الميزانية أو معوقاتها، نظرا لأنها تشكل جزءا من استراتيجية تهدف الى صون السلام والأمن في وسط أفريقيا. يسر وفدي أن اجتماعات اللجنة الاستشارية الدائمة عقدت حسب الجدول المقرر في ٢٠١٠. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من التبرعات السخية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا من أجل ضمان استمرار الاجتماعات. ومن أجل كفالة فعالية اللجنة الاستشارية الدائمة، يرى وفد بلدي أنه ينبغي نقل أمانتها إلى وسط أفريقيا وأنه ينبغي تعزيز

شراكتها مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على النحو المشار إليه خلال المشاورات بين الدول الأعضاء.

ويرحب بلدي بإنشاء مكتب الأمم المتحدة دون الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي يتخذ ليبرفيل، عاصمة غابون، مقرا له. ونحن نتطلع، في أعقاب قرار مجلس الأمن في ذلك الصدد، إلى تلقي المقترحات التي سيرفعها الأمين العام إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة بشأن التدابير الإدارية والمتعلقة بالميزانية التي يتعين اتخاذها لكفالة تشغيل المكتب دون الإقليمي في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، ينبغي للأمين العام أن يعمل بالتشاور والتعاون الوثيقين مع بلدان وسط أفريقيا. ويدعو وفدي المجتمع الدولي لدعم افتتاح المكتب دون الإقليمي، الذي لا يرقى الشك إلى أهميته في منطقة تعاني من أزمات مستفحلة عديدة داخل دولها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما ذكرت هذا الصباح، سيبدأ الآن حفل توزيع جوائز برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح لعام ٢٠١٠.

أرجو من جميع أعضاء الوفود البقاء في مقاعدهم لحضور الحفل من أجل تهنئة زملائنا الجدد وتشجيعهم.

سأعلق الجلسة الآن لبدء الحفل في جو غير رسمي.

عُلقت الجلسة الساعة ١٢:٥٠ واستؤنفت الساعة ١٢:٥٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا عملنا لهذا الصباح.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.